العرقلة والتأخير

مطلوب إرسال قوات حفظ السلام إلى دارفور الآن

"من الخطورة بمكان ألا تتوافر الإمكانيات الصحيحة للوضع الأكثر تحدياً، أعني الوضع في دارفور. ومن شأن ذلك أن يُعرِّض للخطر جميع الجهود التي نبذلها لتثبيت الاستقرار في هذه المنطقة التي شهدت كماً هائلاً من المعاناة."

جان – ماري غويهينو، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حفظ السلام، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2008

كم من الوقت سيمضي قبل أن تتمركز في دارفور قوة لحفظ السلام فعالة ومزودة بإمكانيات جيدة ؟ وإلى متى سيظل السكان المدنيون في دارفور يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها القتل والاغتصاب والخطف والتهجير القسري؟

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً بإرسال قوة لحفظ السلام في 31 يوليو/تموز 2007. وشكَّل القرار 1769 قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أُطلق عليها العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) قوامها أكثر من 26,000 جندي. وظل قرار سابق لمجلس الأمن الدولي (رقم 1706 الصادر في سبتمبر/أيلول 2006) حبراً على ورق لأنه احتاج إلى موافقة السودان. وهذه المرة، فإن الصين التي امتنعت في الماضي عن التصويت على القرارات المتعلقة بدارفور، مارست ضغطاً على السودان وقبلت القرار.

لكن هناك خطورة حقيقية في أن يمضي عام آخر قبل نشر قوة يوناميد المقرر أن تصبح جاهزة بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول 2007. وتواجه يوناميد أصلاً عرقلة وتأخير من جانب الحكومة السودانية – الأنواع نفسها من الحواجز التي أضعفت كثيراً قوة حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس). وإضافة إلى ذلك، لا يبدي المجتمع الدولي الالتزام الضروري لنشر قوة قادرة على حماية المدنيين في دارفور في الوقت المناسب.

عملية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس)

برغم أن وجود أميس في البداية كان مهماً في توفير بعض الحماية للمدنيين في دارفور، إلا أنها لا تملك الآن الأفراد أو الإمكانيات اللازمة لحماية سكان دارفور في موقف يشهد تدهوراً سريعاً.

وأحياناً لم تتمكن حتى من حماية نفسها. وعند تعرضت قاعدة أميس في هاسكانيتا للهجوم في 29 سبتمبر/أيلول 2007، لقي 10 جنود من قوات حفظ السلام مصرعهم، وأُصيب 11 بجروح خطيرة ومن أصل أكثر من 50 جندياً لاذوا بالفرار، يظل واحد منهم في عداد المفقودين وتعرضت القاعدة للتخريب والنهب. ويعتقد أن المغيرين ينتمون إلى فصائل تابعة لجماعات المعارضة المسلحة تعتبر أن أميس تقف في صف الحكومة السودانية. وبدون وجود مروحيات عسكرية تحت تصرفها، لم تستطع القوات

الموجودة في مقر قيادة أميس في الفاشر أن تهب لنجدة قاعدة هاسكانيتا. واضطرت لطلب المساعدة من الحكومة السودانية، أحد أطراف النزاع.

وتعمل أميس فوق طاقتها. ورفع أفراد أميس العشرة الذين قُتلوا في هاسكانيتا مجموع عدد قتلاها منذ العام 2004 عند إنشاء القوة إلى 28 فرداً. وبرغم أن لديها قواعد في بضع بلدات، إلا أن القرب من قاعدة أميس لا يحمي المدنيين بالضرورة من الهجمات. ففي 8 أكتوبر/تشرين الأول 2007 كانت بلدة مهاجرية مسرحاً للقتال الذي دار بين الحكومة وميليشيا الجنجويد والقوات التابعة لفصيل ميني ميناوي المنشق عن جيش تحرير السودان والذي وقَّع على اتفاق السلام مع الحكومة. وقُتل 60 شخصاً على الأقل، معظمهم من المدنيين. وخلال الهجوم حامت طائرة أنطونوف تابعة للحكومة السودانية، لكنها مطلية باللون الأبيض الخاص بالأمم المتحدة حول البلدة. ويُمنع على الحكومة السودانية القيام برحلات جوية هجومية فوق دارفور، وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1591، وقد لجأت سابقاً إلى خدعة طلاء طائراتها المستخدمة في القصف باللون الأبيض. وقدمت أميس ملاذاً لمئات الأشخاص الذين فروا إلى قاعدتها، لكنها لم تقدم الحماية لسكان البلدة.

والغارات التي شُنت على هاسكانيتا ومهاجرية هي مجرد مؤشر على عجز أميس عن حماية المدنيين. وفي هاسكانيتا، كانت أميس محاصرة فعلياً في قاعدتها لمدة شهرين قبل الهجوم، حيث أمرتها مختلف جماعات المعارضة المسلحة بعدم المغامرة بالخروج. ولم يكن هذا الأمر استثنائياً – ففي جميع أنحاء دارفور، تفتقر قوات أميس للإمكانيات بحيث لا تجازف بتسيير دوريات. وبدون التمتع بالقدرة على القيام بدوريات، ليس هناك إمكانية لحماية المدنيين وكسب ثقتهم.

نقاط ضعف أميس

نقاط ضعف أميس قابلة للتصحيح، لكنها لم تُصحح. وتعاني أميس من الضعف بسبب العقبات التي تضعها الحكومة السودانية في وجه عملياتها، فضلاً عن الموارد غير الكافية التي يقدمها المجتمع الدولي لها. وتتعرض بشكل متزايد للهجمات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة المنتشرة في دارفور. وقد باتت تقريباً كل طرق دارفور غير آمنة حيث يشن الجنجويد أو جماعات المعارضة المسلحة أو الميليشيات الموالية للحكومة أو اللصوص المسلحون هجمات على القوافل وينهبون الأسلحة والعربات. وتشكل أميس عدواً بالنسبة لبعض فصائل المعارضة، وتُعتبر مقربة من الحكومة أكثر مما يجب.

قلة عدد الجنود

في نهاية سبتمبر/أيلول 2007، لم يكن لدى أميس إلا 5,454 عنصراً برغم أنه من المفترض أن يكون لديها 6,171. وبوجود ما يزيد على مليوني شخص مهجرين داخلياً ومليونين آخرين تضرروا من النزاع في خطر، بدا واضحاً منذ البداية أن أميس تفتقر إلى العدد الكافي من الأفراد لحماية المدنيين في دارفور. وإضافة إلى ذلك، تفتقر القوة إلى الأفراد المدنيين، وبخاصة العنصر المختص بالشؤون المدنية للحفاظ على علاقات قوية مع المجتمع المدني والعدد الكافي من الموظفين السياسيين ومراقبي حقوق الإنسان.

الافتقار إلى وسائل النقل

لا تستطيع أميس التحرك بسرعة لحماية المدنيين أو الوحدات التابعة لها. ولديها الآن ناقلات جند مدرعة قدمتها كندا – وجرى تأخير إخراجها من بور سودان لمدة ستة أشهر في العام 2005 قبل السماح لها بالدخول إلى دارفور، لكن ليس لديها مروحيات عسكرية. والمروحيات الأربع والعشرون الموضوعة تحت تصرفها، برعاية الحكومة الكندية، مؤجرة من مقاولين، ويرفض الطيارون

المدنيون التحليق إذا شعروا أن هناك أي خطر أمني. وغالباً ما يبلغ مسؤولو الحكومة السودانية الطيارين بأن هناك مخاطر أمنية عندما تحتاج أميس إلى التحقيق في الحوادث. وعندما أرادت أميس أن تهب لنجدة أولئك الذين تعرضوا للهجوم في هاسكانيتا، رفض طيارو مروحياتها التحليق. كما تفتقر أميس إلى طائرات ذات أجنحة ثابتة وتُضطر إلى الاعتماد على طائرات الأنطونوف المؤجرة من الحكومة السودانية.

الافتقار إلى حرية التنقل

تواجه أميس عقبات كثيرة في وجه حركتها. وتحتاج إلى إذن في كل مرة تقلع طائراتها من المطارات. وغالباً ما يتم تأخير الدوريات أو وقفها لأنه يقال لها إن الطرقات غير آمنة؛ وغالباً ما تنتظر الدوريات طوال ساعات على الطرق. وتحدث تأخيرات في إصدار التأشيرات لعناصر أميس وتأخيرات في منح التصاريح لهم للانتقال إلى دارفور. وفي بعض المناطق فرضت الحكومة حظر تجول على عناصر أميس، طالبة منهم العودة إلى قاعدتهم عند الساعة السابقة مساءً، حتى إنها تلقي القبض على أولئك الذين لا يفعلون ذلك.

كذلك فرضت جماعات المعارضة المسلحة قيوداً عليها. فمثلاً مُنعت قوات أميس من مغادرة قواعدها في جريدة في فبراير/شباط 2006 وفي هاسكانيتا في يوليو/تموز 2007.

الافتقار إلى الأسلحة

مع انتشار الأسلحة داخل دارفور، فإن جماعات المعارضة المسلحة والجنجويد تملك عدداً أكبر من الأسلحة من أميس التي زُوِّد عناصرها بأسلحة رشاشة فقط.

عدم القيام بأعمال الدورية

حققت أميس أكبر نجاح لها عندما كانت تقوم بدوريات مستمرة، ومن ضمنها دوريات لحماية جالبي الحطب. وعندما لا يتم تسيير مثل هذه الدوريات الوقائية، يزيد احتمال تعرض المهجرين داخلياً للهجمات. والعديد من المهجرين داخلياً لا يمكثون حتى في المخيمات، بل في مناطق ريفية نائية. وتبددت أوهام بعضهم تجاه فعالية أميس، واتهموها بالانحياز إلى جانب الحكومة. وحتى مخيمات المهجرين داخلياً باتت "مناطق محظورة عليها". وأصبحت الدوريات الآن نادرة جداً؛ وأحياناً لا تُسجل في دارفور بأكملها أكثر من دورية واحدة في اليوم، وهذه "الدورية" قد تكون مجرد زيارة إلى السوق لشراء الطعام. وبعدما تم تخفيض أجور أفراد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، رفضوا القيام بدوريات مع أميس، وفي المناطق الخاضعة لسيطرة هذا الفصيل، رفضت أميس القيام بدوريات بدونه.

الإمكانيات اللازمة على أرض الواقع

"إذا لم نتمتع بتلك القدرات، فلن تستطيع البعثة تلبية الآمال الكبيرة التي عُلِّقت عليها."

جان – ماري غويهينو، مساعد الأمين العام لشؤون حفظ السلام، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2007

'حزمة المساندة الخفيفة' و'حزمة المساندة الثقيلة'

قدمت الأمم المتحدة حزمة المساندة الخفيفة (معظمها معدات) وحزمة المساندة الثقيلة (معظمها أفراد) لتعزيز أميس. وتأخر تسليمهما لمدة طويلة بسبب مماطلة الحكومة السودانية وغياب الدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فمثلاً، طلبت البعثة تزويدها بـ 35 ناقلة جند مدرعة، لكن الدول الأعضاء لم تزودها بها. ولم يوافق السودان على حزمة المساندة الخفيفة التي طرحت في أغسطس/آب 2006 إلا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 وتأخر تنفيذها. وبعد مضي خمسة أشهر أخرى من التسويف، وافق السودان على حزمة المساندة الثقيلة في إبريل/نيسان 2007؛ ولن تصل إلى دارفور العناصر الأولى – وهي وحدة هندسة صينية – إلا في أكتوبر/تشرين الأول 2007، أي بعد مضي سنة على إعدادها للمرة الأولى.

القرار 1769

يتضمن قرار مجلس الأمن الدولي مواعيد نهائية قصيرة لتنفيذه.

- ينبغي معرفة الدول المساهمة بالجنود بحلول 31 أغسطس/آب 2007؛
- يجب أن تكون القدرة التشغيلية الأولية لمقر القيادة وهياكل القيادة والسيطرة جاهزة بحلول أكتوبر/تشرين الأول؛
- يجب تجهيز هيئة القيادة التشغيلية المشرفة على حزمة المساندة الخفيفة (معظمها معدات) وحزمة المساندة الثقيلة التي أُرسلت فعلاً بحلول أكتوبر/تشرين الأول؛
- *في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ستتسلم يوناميد، بعد إنجاز جميع المهام المتبقية الضرورية التي تسمح لها بتنفيذ جميع عناصر صلاحياتها، المسؤولية من أميس بهدف تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة والعدد الكامل للقوة بأسرع وقت ممكن بعد ذلك".*

إن استمرار العرقلة والمماطلة من جانب الحكومة السودانية مقروناً بافتقار المجتمع الدولي إلى الالتزام، سيؤخران نشر القوة ويُعرِّضان سكان دارفور، فضلاً عن قوات حفظ السلام نفسها للخطر.

التحديات أمام نشر القوة في الوقت المحدد

"يتعرض الجدول الزمني للتنفيذ الخاص بيوناميد للتأخير بسبب ... عمليات التأخير في الحصول على التعليقات المتعلقة بقائمة الدول المساهمة بالقوات التي قُدِّمت إلى الحكومة السودانية".

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2007

تركيبة القوات

قال القرار 1769 إن "القوة المشتركة يجب أن يطغى عليها الطابع الأفريقي وأن القوات يجب أن تأتي، قدر المستطاع، من الدول الأفريقية". وقدمت الأمم المتحدة قائمة بأسماء الدول المساهمة بالقوات إلى الحكومة السودانية، لكنها لم تقبل بعد هذه القائمة. وفي القائمة التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأفريقي في 2 أكتوبر/تشرين الأول، ينتمي 16,000 جندي إلى دول أفريقية وأقل من 4,000 إلى دول غير أفريقية. وخلال اجتماع دولي رفيع المستوى عُقد في سبتمبر/أيلول 2007 لاعتماد تركيبة القوة، اعترض السودان، بدعم من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، على نشر وحدة هندسية من النرويج، فضلاً عن مفارز مشاة من الأوروغواي وتايلاند. ومن المهم أن تُزوَّد يوناميد بالخبرات التقنية واللوجستية الضرورية. وهناك بضعة مجالات حيوية قد يتبين أنه من الصعب العثور فيها على الخبرة الكافية من أفريقيا لوحدها، بما فيها المساندة الجوية العسكرية، ووحدات الطائرات العسكرية

ذات الأجنحة الثابتة والوحدات الهندسية.

وفي الوقت ذاته، لم يتم بعد نشر العناصر الإضافية البالغ عددهم 3000 التابعين لحزمة المساندة الثقيلة. ولن تصل المفرزة الأولى، كتيبة الهندسة الصينية، إلا في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2007. ومن المقرر وصول كتيبتين أخريين من رواندا ونيجيريا في نهاية أكتوبر/تشرين الأول.

ولا تتخذ منظمة العفو الدولية أي موقف إزاء جنسية القوات التي ستشارك في يوناميد. والمهم هو أن تكون فعالة وتتمتع بثقة المدنيين الذين تتولى حمايتهم وأن تكون مدربة بالكامل على العمل على نحو يتقيد تقيداً تاماً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووفقاً لقواعد اشتباك واضحة.

الطائرات المروحية

"لا يعود النقص في المروحيات إلى اعتراضات حكومة السودان، بل إلى عدم وجود عروض من الدول المساهمة بالقوات".

تقرير دائرة المعلومات العامة في الأمم المتحدة حول جواب جان–ماري غويهينو على الأسئلة، 8 أكتوبر/تشرين الثاني 2007

تضمنت حزمة المساندة الثقيلة مروحيات هجومية ورد أن الأردن عرض تقديمهما، لكن الحكومة السودانية رفضت السماح بها. وطلبت الأمم المتحدة حوالي 18 مروحية نقل وست مروحيات تكتيكية خفيفة من أجل يوناميد. وهذه مهمة للغاية، لكن الدول الأعضاء لم توافق بعد على توريدها.

الطائرات الثقيلة

رفضت الحكومة السودانية منح أميس حقوق هبوط للطائرات الثقيلة. وتعتبر الأمم المتحدة أن طائرات الأنطونوف التي تستخدمها أميس غير آمنة ولن تسمح ليوناميد باستخدامها. وتحتاج يوناميد إلى طائرات ثقيلة لجلب معدات ثقيلة جواً مثل ناقلات الجند المدرعة. وتصر أميس ويوناميد على أن المدرجات قوية بما فيه الكفاية لهبوط الطائرات الثقيلة، لكن الحكومة السودانية رفضت على الدوام إعطاء الإذن، ما اضطُرهما إلى جلب المعدات الثقيلة عن طريق بورسودان وإضافة أسابيع أو أشهر إلى الرحلة اللازمة إلى الأجزاء النائية من دارفور. ومن المهم للغاية أن تعطي الحكومة السودانية إذناً ليوناميد لهبوط الطائرات الثقيلة في دارفور.

الأرض اللازمة

وافقت الحكومة السودانية من حيث المبدأ "على أعلى المستويات" على السماح بإقامة مقر قيادة يوناميد في نيالا التي تتمتع بمنافذ أفضل على المياه والاتصالات، الداخلية والخارجية، من مقر القيادة الحالي في الفاشر. وتستفيد بشكل أفضل من شبكة الطرق داخل دارفور ويستطيع مطارها استقبال رحلات جوية دولية وهناك خط لسكة الحديد وطريق إلى الخرطوم صالح لكافة الأحوال الجوية. بيد أن الحكومة أخرت إنجاز اتفاق محدد يتعلق بالأرض أو الحق في حفر بئر المياه اللازمة، لذا قد يتعين في الوقت الحاضر إبقاء مقر القيادة في الفاشر، حيث يشغل حالياً أكثر من 600 عنصر من أميس قاعدة بنيت من أجل 356 شخصاً.

حرية التنقل

لم تحصل يوناميد بعد على تأكيدات من الحكومة السودانية بمنحها حرية الحركة، بما في ذلك الرحلات الجوية الليلية وعدم إخضاعها لحظر التجول. ويجب أن يرد ذلك في اتفاقية وضع القوات التي لم تُنجز بعد.

رفع التقارير العلنية

لم تحصل يوناميد بعد على ضمانات أكيدة بأنها ستكون قادرة على نشر تقاريرها بصورة مستقلة من دون اعتمادها من جانب أطراف النزاع.

نزع الأسلحة

"في دارفور يمكنك الحصول على أي سلاح تريده من أي مكان تريد من الحكومة أو المتمردين. والكل لديه أسلحة. لذا تتحول أية حادثة إلى كارثة."

أحد أبناء دارفور المنتمي إلى جماعة المعالية الإثنية

لا يشير قرار مجلس الأمن رقم 1769 إلى نزع الأسلحة – فقط إلى مراقبتها. لكن انتشار الأسلحة يمثل مشكلة كبرى ويُشكل نزعها حاجة كبرى. ويظل عدد عمليات الخطف والهجمات على مركبات المنظمات الإنسانية وقوافلها مرتفعاً. وتتحول مخيمات المهجرين داخلياً إلى معسكرات والطرقات غير آمنة. وهكذا في النهاية ينبغي على أية بعثة فعالة لحفظ السلام أن تساعد في ضمان تنفيذ برنامج فعال لنزع أسلحة كافة الجماعات المسلحة العاملة في دارفور وتسريح أفرادها وإعادة دمجهم في المجتمع.

التوصيات

التوصيات المقدمة إلى الحكومة السودانية

- قبول قائمة الدول المساهمة بالقوات التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
- وضع حد لعرقلة انتشار يوناميد، بما في ذلك التأخير الحاصل في إنجاز عملية تخصيص الأرض اللازمة ليوناميد.
- ضمان حرية يوناميد في الحركة، بدون فرض أية قيود أو حظر تجول.

التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمم المتحدة

- مواصلة الضغط على السودان لوضع حد لجميع العراقيل التي تحول دون نشر يوناميد، وبخاصة القبول السريع للاتفاقية التي تم التوصل إليها بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول تركيبة القوة، والسماح بتزويدها بإمكانيات مناسبة بما فيها أسلحة ووسائل كافية للنقل البري والجوي، وضمان عدم فرض قيود على حرية حركة يوناميد، وتوفير الأرض فوراً حتى لا يتأخر إنشاء قواعد يوناميد.

التوصيات المقدمة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

- الضغط على السودان لضمان قبوله باتفاقية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المتعلقة بتركيبة قوات يوناميد وعدم فرض أية قيود على حرية حركتها.

التحرك المطلوب الآن

أعربوا عن قلقكم إزاء التأخير الحاصل في نشر قوة حفظ سلام فعالة لحماية المدنيين في دارفور بإرسال نسخة من هذه الوثيقة مع رسالة تفسيرية قصيرة إلى ممثلكم في البرلمان أو إلى وزير خارجية بلدكم.

فريق أفريقيا الشرقية في منظمة العفو الدولية I Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom ، بريد إلكتروني : eastafrica@amnesty.org.